

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة ٢٩

المعقدة يوم الجمعة  
٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠  
الساعة ١٥:٠٠  
نيويورك

## محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

### المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

النظر في مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ والوثائق ذات الصلة  
المعروضة أمام اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة

الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز/السيدا) ومكافحتها

البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتوية في  
حالات الكوارث : البرامج الخامة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في  
أنغولا (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/45/SR.29  
9 November 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

النظر في مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والوثائق ذات الصلة المعروضة أمام اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة A/45/3 (الفرع السادس A/45/279 ، Part II) A/45/16 ، Add.1 (Part I) A/45/16 ، A/45/6 (A/C.2/45/6

١ - السيد بلانكا (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) : قال إن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ أعدت في فترة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة . فالمنظومة قد انتهت للتو من عملية اصلاحات طويلة وصعبة دامت ثلاث سنوات ، وعُهد إليها في الوقت ذاته بمسؤوليات جديدة . وربما أصبحت ، للمرة الأولى ، تعيش في أحوال تؤهلها لتحقيق الأهداف الواردة في الميثاق ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بضمانة السلم والأمن الدوليين على أساس من التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - ووفقا لما أشار إليه الأمين العام في المقدمة التي كتبها لمشروع الخطة ، استنطجه أنشطة المنظومة أثناء فترة وضع الخطة وفقاً لأولويتين اثنتين : أنشطة التهدئة وضمانة السلم وتحسين الرفاه لجميع من يشكلون ، وفقاً لعبارة الميثاق ، "شعوب الأمم المتحدة" . وقد أقرت ، في مسودة مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ ، أربع أولويات : اقرار السلم ، وافريقيا ، ومكافحة المخدرات على المستوى الدولي ، والبيئة والتنمية . وأضافت لجنة البرنامج والتنسيق إلى هذه القائمة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . ويعرب المدير العام عن ارتياحه لأنه حديث ، أثناء معالجة البرنامج الأساسي الثالث ، تصور لبرنامج يتصل بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا وبنماها وتنميتها ، وهذه مواضيع تتعلق أيضاً بنشاطه مكتبه . وخلال فترة تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ، سيتعين أن تكون إفريقيا موضع الاهتمام الموحد المدعم من الدول الأعضاء والهيئات الدولية الحكومية والأمانة العامة . وقد أبرز الأمين العام ، في مقدمته للخطة ، مجالات مختلفة محددة ذات أولوية . مثل توافق الآراء الجديد الذي يعكس في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي تمت الموافقة عليه في دور الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وأزمة الديون ، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، واستخدام أوجه التقدم التكنولوجي المختلفة لتعزيز التنمية ، والحالة في أقل البلدان نموا ، والتعاون التقني المتعدد الأطراف .

## (السيد بلانكا)

٣ - ولاحظ المدير العام أنه ، باعتبار أن هذه المسائل هي في غالبيتها مسائل متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات ، وأن منظومة الأمم المتحدة لا تملك سوى موارد محدودة ، فلا بد من تحسين التنسيق لتحقيق استخدام ترشيدي فعال لتلك الموارد . ومن ناحية أخرى ، سيكون من الممكن خلال فترة سنتين التنفيذ الستة أن تسجل الحالة العالمية أو المنظومة نفسها تغييرات هامة تجبر على تعديل بعض الأولويات المتوقعة حتى لا تفقد أنشطة المنظومة تيار المواكبة للواقع الراهن . ومن بين الأحداث التي سيجري تسجيلها خلال هذه الفترة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٩١ ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، والمؤتمرات الدولى المعنى بالسكان في عام ١٩٩٤ . وسيتم في عام ١٩٩٦ التقييم الأول لهذه الخطة .

٤ - ويتعين على اللجنة احالة آرائها وتوسيعاتها بشأن الخطة الى الجمعية العامة ، وستكون هذه الآراء والتوصيات ذات فائدة كبيرة جداً للجنة الخامسة لدى نظرها في الخطة .

٥ - السيد شوليتا (بولييفيا) : تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقال إن مجموعته تعتبر أنه لا يولي اهتمام واف بالغرض ، في بعض برامج مشروع الخطة المذكورة ، للولايات القانونية المعتمدة من الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة ، في حين تطرح في برامج أخرى مبادئ واستراتيجيات لم تتوافق عليها الجمعية العامة . وربما ترجع أوجه التباين تلك الى أن بعض البرامج وضعت قبل اعتماد وثائق معينة تتسم بالأهمية ، مثل الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي المعتمد في دورة الجمعية العامة الثامنة عشرة ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، وإعلان وبرنامج عمل عقد التسعينات لصالح أقل البلدان نموا . وترى المجموعة أنه ينبغي إعادة صياغة بعض البرامج التي تظهر في مشروع الخطة المتوسطة الأجل بغية إدخال بعض العناصر النابعة من تلك الوثائق .

٦ - وفي هذا الصدد ، قال المتكلم إنه فيما يتعلق بالبرنامج ١٢ المعروف "قضايا التنمية العالمية وسياساتها" وبصفة خاصة البرامج الفرعية ٣ و ٦ المتمللة على التوالي باليون الخارجية والتنمية ، والتنمية والبيئة ، لم تؤخذ في الاعتبار ، رغم المقررات القانونية المتعلقة بتدابير التنفيذ . كذلك أشار المتكلم إلى أن ثلاثة اصراراً شديداً في البرنامج ١٣ المعروف "التجارة الدولية" على برنامج التكيف الهيكلي التي ينبغي الاضطلاع بها في اقتصادات البلدان النامية ، في حين أن القاعدة القانونية تشير في الواقع إلى التكيف الهيكلي للتجارة الدولية لتسهيل ومواء مصادرات

(السيد شوليتا ، بوليفيا)

البلدان النامية الى الاسواق . وترى المجموعة انه ينبغي أن تتم الاشارة الى التكيف الهيكلي بالشكل الذي تحدد به هذا التكيف في القرارات ذات الصلة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، والتي تتوقع كذلك اجراء تسويات في البلدان المتقدمة النمو . ولا يشمل البرنامج ١٣ ، أيضا ، أحد الجوانب التي تناولها الاونكتاد وتناولتها الجمعية العامة في مناسبات كثيرة ، وعلى سبيل المثال ، في القرارات ١٩٧/٢٨ و ٢١٠/٣٩ و ١٨٥/٤٠ و ١٦٥/٤١ و ١٧٣/٧٢ و ٢١٥/٤٤ ، ومنها تنفيذ بعض البلدان المتقدمة النمو لتدابير اقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بعض البلدان النامية . ويتعلق الامر هنا بممارسة رفضها الامم المتحدة وورد اقتراح بالقضاء عليها . كما ترى المجموعة انه ينبغي ايلاء الاولوية للبرنامج الفرعي ٤ ، المتعلق بنقل التكنولوجيا ، كما يجب ان يدرج في هذا البرنامج الفرعي موضوع التكنولوجيات الترشيدية بيئيا .

٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٤ ، المعنون "التمويل الانمائي وتدفقات الموارد والديون الخارجية" لا تتمشى المقترنات الموضوعية مع التدابير الواردة في القرارات ١٩٨/٤٤ و ٢٣٢/٤٤ . علاوة على ذلك ، هناك اشاره في الفقرتين ٥-١٤ و ٦-١٤ الى استراتيجيات لم تضعها اجهزةتابعة للأمم المتحدة ، مختتمة بهذه المواضيع .

٨ - وترى المجموعة انه ينبغي إعادة صياغة البرنامج الفرعي ١ ، المعنون "التمويل الخارجي والمسائل النقدية الدولية" نظرا لأن فيه استثناء لموضوع التحويلات العكسية الناجمة من علاقات التبادل الموجودة . واصرار على أنه ينبغي أن تتمشى مختلف استراتيجيات الأمم المتحدة مع ما ورد في القرارات ذات الصلة . وينبغي للصياغة الجديدة أن تأخذ في اعتبارها الواقع الأخيرة في مجال التنمية وتحويل الموارد ، مثل الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي . وبصفة خاصة إعادة تنشيط النمو الاقتصادي وتنمية البلدان النامية ، هذا الاعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ . وفيما يتعلق بالبرنامج ١٦ ، بشأن البيئة ، ترى مجموعة الـ ٧٧ أن هذا البرنامج لا يعكس العلاقة بين مشاكل البيئة والتنمية التي تعرف بها الأمم المتحدة ، ولا يشير الى القرار ٢٢٨/٤٤ ، المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ . والبرنامج موضوع من منظور إيكولوجي بحث . ومن ناحية أخرى يتدرج ، تحت هذا البرنامج ، مفهوم مثل الأمن البيئي ، لم تقبله الجمعية العامة .

(السيد شوليتا ، بوليفيا)

٩ - وبعد الاشارة الى أن هذه الملاحظات لا تعكس الموقف النهائي لمجموعة الـ ٧٧ بشأن مختلف برامج الخطة ، قال المتكلم إنها قد تصلح لايضاح نوع المسؤوليات التي ترأت للمجموعة في المشروع المقدم وأنه يرى أنه من المناسب أن يتتوفر للجنة الثانية المزيد من الوقت للقيام بتحليل تفصيلي للخطة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الخطة ستتحول الى أن تصبح ، الموجه الاساسي السياسي لمنظمة الامم المتحدة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .

١٠ - السيد اندرلين (السويد) : تكلم نيابة عن البلدان التوردية فقال إن إقرار أولويات واضحة هو الاجراء الاساسي لزيادة فعالية وكفاءة أعمال المنظومة . وأشار الى أنه يستخدم في مشروع الخطة المتوسطة الاجل ، كمرجع للمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي ، الإعلان المعتمد في دورة الجمعية العامة الثامنة عشرة ، وهو يرى أن الاستراتيجية الدولية ستكون ذات خائدة كبيرة ايضا لخطيط انشطة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، أبرز المهمة التي ينبغي أن تتطلع بها المنظومة في تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية للتنمية . وقد أوضحت الواقع الأخيرة ، مرة أخرى ، أهمية وظيفة منظومة الامم المتحدة في مجال تنسيق المساعدات في حالات الكوارث وفي عمليات الاغاثة الخامدة ، وهذه طاقة ينبغي تعزيزها .

١١ - ومن المحتمل أن تتعرض الخطة المتوسطة الاجل الى اجراء تعديلات عميقة في مجال البيئة والتنمية يوم ذلك ، في جملة امور ، نتيجة للمؤتمر الذي سيعقد بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٢ . وبالتالي ، تفترض البلدان التوردية أن هذا الجزء من الخطة مسألة مؤقتة . وفيما يتعلق بمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ترى أنه ينبغي توجيه برنامج عملها وفقا للاستراتيجية العالمية للاسكان حتى عام ٢٠٠٠ ، وأنه يتبعين الاستفادة منها كدليل للخطة المتوسطة الاجل .

١٢ - وعلى الرغم من أن البلدان التوردية متفقة على أن تعطي الاولوية للمسائل السكانية ، فإنها تود أن يكون هناك مزيد من الإيضاح فيما يتعلق بأهداف هذا البرنامج وبما يتوقع الحصول عليه من نتائج . وفيما يتعلق بالبرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، فإنها ترى أن هذا البرنامج يمكن ، بشكل طبيعي ومتوازن ، ما ينبغي توقعه من انشطة لمركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية ، وتدرك هذه البلدان أن هذا المركز سيضطلع بدور يزداد أهمية يوما بعد يوم ، نظرا لقدرته على احتواء المشاكل المختلفة المتعلقة بهذه الشركات بشكل اجمالي عالمي . كذلك تشير

(السيد أندريين ، السويدي)

الى الواقع الذي يتجه الى المزيد من الاهتمام بالحالة الحرجية في افريقيا ، التي تستحق النظر بصفة متواصلة باعتباره مسألة ذات اولوية .

١٣ - واستطرد قائلا إن البلدان النوردية تنتظر باهتمام شديد ورود تقرير الأمين العام بشأن موضوع اصلاح الاعمال التي تتطلع بها الامم المتحدة في مجال الاقتصاد وتأمل أن ترى في هذا التقرير مقترنات اممية ، وتعرب هذه البلدان عنأملها في أن يتيّش في الدورة الحالية للجمعية العامة ، متابعة المباحثة وتوسيع نطاقها بشأن الجوانب الهامة لتلك المسألة . وهي تدرك أن ثمة اتفاقا عاما فيما يتعلق بالحاجة الى ترشيد الهياكل وامكانية ذلك ، بحيث تتمكن الامم المتحدة بالعمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بمزيد من الفعالية .

١٤ - السيد دوغن (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده يؤيد بقوّة آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، هذه الاراء التي ترد في الوثيقة A/45/617 ، ويحث الجمعية العامة على تأمين التوصيات الواردة بهذا التقرير والتي ستؤدي ، في حالة تطبيقها ، الى أن تصبح عملية التخطيط المتوسطة الاجل اشد مللة بأعمال المنظومة . ويتعين أن تشكل الخطة المعتمدة الموجه المعياري الرئيسي للامم المتحدة ، والقاعدة التي تقوم عليها الميزانيات البرنامجية خلال فترات السنتين الثلاثة القادمة . وتتفق الولايات المتحدة في الرأي مع اللجنة الاستشارية من حيث أنه ينبغي التساؤل اذا ما كانت الخطة ، كما صفت ، تستجيب للمعايير الواردة في احكام تخطيط البرامج أم لا ، ومن حيث أنه مازالت هناك - على الرغم من التحسن الطارئ على مشروع الخطة - أمور كثيرة ينبغي الاطلاع بها حتى تصبح الخطة مفيدة ، في الواقع ، للدول الاعضاء وللأمانة العامة .

١٥ - ويشارك وفد الولايات المتحدة الرأي مع الامين العام من حيث أنه ينبغي لامداد المنظومة بالنسبة لستة الاشهر القادمة ، ولواائل القرن الحادي والعشرين ، ان تعكس التغيرات الايجابية التي حدثت على المسرح الدولي . وأضاف قائلا إن القوة التي منحتها هذه التغيرات للمنظمة ، جنبا الى جنب مع عملية الاصلاح ، يجددان كلها من ثلاثة الولايات المتحدة والوفود الأخرى في امكانية تحقيق اوجه تقدم مختلفة ، وأنه سيتم احرار هذا التقدم في المجالات ذات الاولوية التي يشير اليها الامين العام في المقدمة .

(السيد دوغن، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

١٦ - ترسيكل ١١، المرجع ١١، المذكرة رقم ١١٠٠٨، إندا سارا مهتساز لشريك من الجهود المبذولة في المستقبل . وسيسهم تحقيق الأهداف التي وضعها الأمين العام في إيجاد المجتمع الدولي الذي تصوره أولئك الذين حرروا ميثاق الأمم المتحدة منذ حوالي نصف قرن .

١٧ - وأختتم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بياته بقوله إن الولايات المتحدة تؤكّد أن الخطة تحتوي على أنشطة مختلفة لا تؤيدها ، وأن التحفظات التي أبدتها في هذا الصدد ، في اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق مازالت صحيحة سارية ، وترد في تقرير هذه اللجنة .

١٨ - السيد فوندي (إيطاليا) : تكلم نيابة عن البلدان الأعضاء الأثنتي عشر في الاتحاد الأوروبي ، فقال إنه موافق على النتائج التي توصل إليها التقرير المقدم إلى اللجنة وأنه قد فهم أنه يمكن إدراج هذه النتائج في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ حتى يتضمن المجمعية العامة الموافقة عليها في جلستها العامة . ومع ذلك ، كان يود أن يتضمن له النظر فيه في مرحلة أبكر أثناء المفاوضات ، قبل أن تتخذ مقررات في هذا الصدد . وأنه يأمل ، بصفة خاصة ، أن يتمكن من الاستفادة من الوثائق حين يتم تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل .

١٩ - السيد تيني (إسرائيل) : قال إن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو القضاء على جريمة الحرب في جميع مشارق العالم ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتنأسف إسرائيل لأنها قد أدرجت ، في إطار مهمة نبيلة المغایة ، البند المعنون "قضية فلسطين" ، والذي يحكم طبيعته ، لا يمكن أن يشكل جزءاً من الأهداف المنشودة الممدودة للغاية . وبالتالي ، فإن إسرائيل لا يمكن أن توافق على الخطة المتوسطة الأجل في حالة إدراج البرنامج ٥ فيها .

٢٠ - الرئيس : قدم إلى اللجنة ، للنظر ، مشروع مقرر ينص على : "أن اللجنة ، اذ شرطت في الفروع ذات الصلة الواردة في مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والوثائق المرفقة به . تقرر أن تحيل إلى اللجنة الخامسة الاراء المعرب عنها من الدول الأعضاء أثناء المناقشة" . وقال إنه ، في حالة عدم وجود ا Unterstütـات على ذلك ، سيكون مفهوماً لديه أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع المقرر .

٢١ - وقد تقرر ذلك .

الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ومكافحتها

٢٢ - الرئيس : أعلن أن كوستاريكا وكولومبيا قد انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.25 ، المعنون "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ومكافحتها" .

٢٣ - الرئيس (ب) من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخامسة والمساعدة الفوتوية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) A/C.2/45/L.9 ، A/C.2/45/L.10 ، A/C.2/45/L.11 ، A/C.2/45/L.12 ، A/C.2/45/L.13 ، A/C.2/45/L.14 ، A/C.2/45/L.15 ، A/C.2/45/L.16 ، A/C.2/45/L.17 ، A/C.2/45/L.18 ، A/C.2/45/L.19\* و A/C.2/45/L.20

٢٤ - الرئيس : أعلن أن كولومبيا وكوستاريكا انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.9 ، "تقديم المساعدة لتعهير وتنمية جمهورية اليمن" ؛ A/C.2/45/L.15 ، "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة" ؛ A/C.2/45/L.16 ، "المساعدة في تعهير ليبيان وتنميته" ؛ A/C.2/45/L.17 ، "عملية شريان الحياة السودان" ؛ A/C.2/45/L.20 ، "تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال" ، وانضمت كوستاريكا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.10 ، "تقديم المساعدة الاقتصادية الخامسة إلى تشاد" ، وانضمت البرازيل وسورينام وكوستاريكا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.18 ، "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" ، وانضمت سورينام وكوستاريكا وكولومبيا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.19\* ، "تقديم المساعدة لتعهير وتنمية جيبوتي" .

البند ٨٧ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع) (A/C.2/45/L.14)

٢٥ - الرئيس : أعلن أمام اللجنة أن كوستاريكا وكولومبيا انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.2/45/L.14\* ، "تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا" .